أثناء اجتماع لهم في المجلس بدعوة الغانم

رؤساء اللجان : الدور الحكومي في تنفيذ التشريعات التي أقرت « مغيب » ولابد من محاسبتها

دعا رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم رؤساء اللجان في المجلس لحضور اجتماعا للحديث عن أولويات المجلس من خلال التشريعات المدرجة على جدول إعمال اللجان وقد اعتذر الرئيس الغانم عن الحضور لوعكة صحية ألمت به وكلف الدكتور يوسف الزلزلة برئاس الاجتماع.

واكد رئيس لجنة الأولويات البرلمانية الدكتور يوسف الزلزلة طرح آلية عمل لتحديد الاولويات التي يجب ان تكون في جدول اعمال المجلس بخصوص التشريعات سواء كانت مشاريع قوانين حكومية او اقتراحات برغبة نيابية

مشيرا الى ان الواضح من خلال نقاش رؤساء اللجان وجود امتعاض كبير من الحكومة لعدم تنفيذ التشريعات التي اقرت في دور الاعتقاد الماضي والذي قبله

وان الحكومة بالفعل أصبحت عاجزة عن تنفيذ هذه القوانين خصوصا وجود مواد في هذه القوانين توكد على تنفيذ اللوائح الداخلية في فترة محدودة لكن عجز الحكومة من التنفيذ وضعها في موقع العتب والانتقاد الشديد من قبل رؤساء اللجان

وشدد الزلزلة على ان اللجنة تضع أولويات واضحة وبينة الا ان الجانب الحكومي واضح في انه متعرقل في ماهية أولويات الحكومة من هذه التشريعات بدليل وجود مجموعة من التشريعات الحكومية ذكرت انها أولويات بالنسبة لها وعندما تم مناقشتها مع رؤساء اللجان تبين ان الحكومة لم تقدم هذه القوانين للمجلس مع انها اكدت انها من ضمن أولوياتها.

الزلزلة متحدثا أثناء الاجتماع

الزلزلة : هناك امتعاض كبير من الحكومة لعدم تنفيذ تشريعات دور الانعقاد الماضي

قررنا استدعاء الوزراء كل على حدة حتى نتبين سبب هذا لتقاعس من الحكومة

ومضى قائلا : وعلى هذا الاساس تقرر من قبل رؤساء اللجان ان التقرير الذي تبحثه لجنة الاولويات بخصوص عدم التنفيذ واستدعائها للوزراء كل على حدة في اللجنة حتى تتبين سبب هذا لتقاعس من الحكومة بعد ذلك يقدم تقرير متكامل للمجلس لمناقشته في جلسة خاصة لمحاسبة الوزراء على عدم تنفيذ هذه المشاريع

وذكر الزلزلة ان لديهم في المجلس دور رقابي وتشريعي الا انه المجلس ركز على الدور التشريعي حتى يوجد قاعدة من التشريعات التي تنطلق منها الحكومة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنمية

منوها بان الحكومة غير قادرة على تنفيذ هذه التشريعات وبالتالي ياتي دور المحاسبة واغلب أعضاء اللجان كانوا متفقين على ان الدور الحكومي مغيب بتنفيذ هذه التشريعات التي اقرت ولابد من محاسبة على ذلك حتى وان كان لديها مجموعة من التشريعات التي نراها من الاولويات الا ان الاولوية الان لما تم إقراره في تشريعات سابقة ثم ناتي على ماهو موجود على جدول اعمال المجلس من تشريعات للحكومة.

وبين الزلزلة ان الحكومة لا تستطيع عدم التعاون مع لجنة الاولويات و هناك طلب في الجلسة الماضية تخصيص جلسة لمحاسبة الحكومة على عدم تنفيذ هذه التشريعات الا انه عندما عرض هذا الطلب الذي تقدم به النواب اقترح المجلس على مكتب المجلس ان ينتظر في هذا الطلب ويضع آلية للتنفيذ وبدوره طلب مكتب المجلس من لجنة الاولويات ان تعد تقريرا متكاملا بالقوانين التي لم تنفذها الحكومة خلال شهر و يقدم التقرير بعد ذلك للمجلس لمناقشته.

وأضاف ان وظيفة الوزراء ان ياتوا الى لجنة الاولويات لبيان العراقيل التي تواجههم في هذه القوانين و لم يستطعيوا تنفيذها او توضيح المنجز منها مبينا ان كل ذلك ملقى على عاتق الوزير لتوضيحه في لجنة الاولويات مستدركا بالقول : ان لم يحضر الوزراء والحكومة فانه قصور واضح وبين ومخالفة للدستور وعدم تعاون.

وبسؤاله ان استمرت الحكومة في عدم تنفيذها التشريعات وعدم حضورها اجتماع لجنة الاولويات فهل سيكون الاتجاه الى رفع كتاب عدم تعاون مع الحكومة اكد ذلك بقوله : مثة بالمئة ولنتجرا هذه الحكومة على عدم التعاون وسترى ما سيحدث لها.

الهاجري : ننتظر تصور الهيئة « للإعاقة التعليمية » ليتسنى ضمها للمشمولين بالقانون

جانب من اجتماع لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة

تسعى لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة البرلمانية الى اضافة فئة "الإعاقة التعليمية" ضمن قائمة المستفيدين من قانون ذوي الإعاقة ورعاية الهيئة العامة لذوي الإعاقة بعد أن امهلت الاخيرة فترة لتقديم تعريف علمي لتحديد هذه الفئة لشمولهم بالقانون.

وقال رئيس اللجنة النائب ماضي الهاجري في تصريح صحافي "ان اللجنة اجتمعت بحضور ممثلي وزارتي التربية والمالية وكذلك الهيئة العامة لذوي الاعاقة لمناقشة الاقتراح بقانون المقدم من قبل النائب نبيل الفضل باضافة الاعاقة التعليمية لفئة المستفيدين من قانون ذوي الاعاقة.

واوضح الهاجري ان وزارة التربية رحبت بالمقترح المقدم في حين تحفظتا وزارة المالية وهيئة ذوي الاعاقة على المقترح لكلفته المالية وذكل عدم وضوح مفهومه مبينا ان اللجنة ارتات ان تقدم الهيئة تصورها بشان هذا المقترح بحدد هذه الفئة علميا ليتسنى ضمها للمشمولين بالقانون.

الهدية : نرفض أي إجراءات حكومية تمس أصحاب الدخل المحدود

اكد النائب محمد الهدية رفضه لاي إجراءات حكومية تمس اصحاب الدخل المحدود من المواطنين او الافراد مشيرا الى ان هناك حلول كثيرة تستطيع الحكومة من خلالها معالجة عجز الميزانية.

وشدد الهدية في تصريح صحفي على رفضه ما يتردد عن توجه الحكومة لالغاء دعم وبطاقات التموين الممنوحة للمواطنين الذين تزيد رواتبهم عن 1300 دينار.

وقال الهدية انه سيقف مع زملاءه النواب ضد اي مقترح او توجه حكومي قد يمس دخل المواطنين

موضحا ان النواب يرفضون مثل هذه الحلول لمواجهة مشكلة عجز الميزانية.

وقال الهدية ان حل مشكلة عجز الميزانية يكون من خلال تنويع مصادر الدخل وعمل اصلاحات اقتصادية شاملة دون مس اصحاب الدخل المحدود من المواطنين.

يسقط استجواب الجسار بناء على قبول استقالته

المجلس يصوت اليوم على المداولة الثانية لـ« الأحداث » ويناقش تقارير « حماية الأموال العامة »

يستهل مجلس الامة جلسته العادية اليوم بالاعلان عن سقوط الاستجواب الموجه من النائب سعدون حماد الى وزير الاشغال العامة ووزير الكهرباء والماء السابق احمد الجسار بصفته اثر قبول استقالته من الوزارة ورفع الاستجواب من جدول الأعمال.

وتنص المادة (142) من اللائحة الداخلية لمجلس الامة على ان "يسقط الاستجواب بتخلي من وجه إليه الاستجواب عن منصبه أو بزوال عضوية من قدم الاستجواب أو بانتهاء الفصل التشريعي".

وكان الرئيس الغانم قد بين في تصريح صحافي سابق ان امام الحكومة والوزير الجسار ثلاثة خيارات الاول "بان تقبل استقالته وبالتالي يسقط الاستجواب او ان يقطع الوزير اجازته ويمارس عمله قبل يوم الاول من ديسمبر وبالتالي يتمكن من اعتلاء المنصة ومواجهة الاستجواب". وقال ان الخيار الثالث يتمثل في ان يطلب الوزير المستجوب في ذات يوم الاستجواب قرار التأجيل بمدة محددة ولا يجاب لطلبه الا بموافقة المجلس طبقا للمادة (135) من اللائحة الداخلية مبينا ان هذه هي الخيارات الدستورية المتاحة لدى الحكومة "وعليها ان تختار احدهما مع الوزير المستجوب".

وتضمن الاستجواب ثلاثة محاور تركزت على موضوع واحد أسماه النائب المستجوب "التجاوزات المالية والادارية وشبهات التعدي على الاموال العامة التي شابت مناقصة وممارسة وترسية المشروع رقم (٥ - م خ / 214 - ع) الخاصة بإنشاء وانجاز وتاثيث مبنى الركاب الجديد بمطار الكويت الدولي".

وكان قد صدر يوم أمس الأول مرسوم اميري بقبول استقالة الوزير الجسار وتعيين كل من أنس الصالح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية بالاضافة الى عمله وزيرا للنفط بالوكالة والدكتور علي العمير وزيرا للاشغال العامة ووزير دولة لشؤون مجلس الامة والشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بالاضافة الى عمله وزيرا للكهرباء والماء بالوكالة.

وجاء على جدول اعمال الجلسة وفي بند طلبات رفع الحصانة طلبين من النيابة العامة في الاذن برفع الحصانة النيابية عن العضوين عبدالله المعيوف في قضية (جنح صحافة) وصالح عاشور في قضية (جنح ميدان حولي).

وتضمن بند كشف الأوراق والرسائل الواردة ثلاث رسائل الأولى من رئيس لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية يؤكد فيها على ضرورة مراعاة مجموعة من التوصيات عند قيام الحكومة ببيع الشركات التابعة لها او التي تساهم فيها بصورة مباشرة او غير مباشرة.

وسبق للمجلس ان ناقش في جلسته المعقودة في 17 نوفمبر الجاري هذه الرسالة وقد ارجا البت بها لجلسة الغد.

وتضمنت الرسالة الثانية طلبا من رئيس لجنة العرائض والشكاوى البرلمانية بإحالة الشكوى رقم (207) بشان المناطق غير المدرجة في انتخابات المجلس البلدي الى لجنة المرافق العامة البرلمانية للاختصاص إعمالا لنص المادة (156) من اللائحة الداخلية للمجلس.

وتناولت الرسالة الثالثة طلبا مقدما من عضو مجلس الأمة الدكتور عبدالله الطريجي لعقد اجتماع خاص بمكتب المجلس يحضره كل من وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء لوضع آلية واضحة للاجابة عن الأسئلة البرلمانية.

ومن المقرر ان يواصل المجلس اليوم النظر في التقرير ال11 للجنة حماية الأموال العامة بصفتها لجنة تحقيق بشان فحص ومراجعة علاقة الشركة الكويتية للاستثمار بشركة (الدانتج للاستثمارات الادارية والاقتصادية) الى جانب تقريرها العاشر بصفتها لجنة تحقيق عن صفقة الداو كميكال.

كما من المقرر ان يجري المجلس المداولة الثانية على مشروع القانون بإصدار قانون الأحداث والذي سبق ان اقره المجلس في مداولته الأولى في جلسة 18 نوفمبر الجاري.

ومن التقارير الحديثة للجان البرلمانية على جدول الأعمال التقرير الأول للجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون في شان التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتقرير الأول للجنة شؤون المرأة عن الاقتراح بقانون بشان الفحص الطبي للراغبين في الزواج قبل إتمام الزواج والتقرير الأول للجنة المرافق عن اقتراحات بقوانين في شان إنشاء الهيئة العامة لإدارة الأزمات والكوارث.

كما ادرج على جدول الاعمال ثلاثة تقارير حديثة للجنة الشؤون الخارجية البرلمانية الأول عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب على الدخل بين حكومتي الكويت ومصر ومشروع قانون بالموافقة على الانضمام الى الاتفاق التعاوني للدول العربية الواقعة في آسيا للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين (عراسيا). أما التقرير الثالث للجنة الشؤون الخارجية يتعلق بمشروع قانون بالموافقة على اتفاقية تحسين الامتثال الضريبي الدولي وتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا) بين حكومتي الكويت والولايات المتحدة الأمريكية

اللجنة اجتمعت بحضور الصانع لمناقشة الحساب الختامي للوزارة

« الميزانيات » إدارة التدقيق الداخلي بـ« الأوقاف » .. شبه مجمدة

هناك بنود متعلقة بالمساعدات الخيرية لبعض الهيئات الخارجية شهدت تجاوزاً بالصرف

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد ان اللجنة قد اجتمعت بحضور وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الاسلامية / يعقوب الصانع لمناقشة الحساب الختامي لوزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية للسنة المالية 2014/2015 وملاحظات ديوان المحاسبة بشانه حيث تبين لها ما يلي :-

أولا : جدية الوزارة نسبية في تسوية ملاحظاتها

أوضحت اللجنة انها ترى تجاوبا مسؤولا من الوزارة في الإجراءات المتخذة لتسوية ملاحظاتها ولكنها بحاجة إلى تنسيق مستمر مع ديوان المحاسبة لتزويده بما تم تلافيه من ملاحظات مسجلة عليها.

ثانيا : إدارة التدقيق الداخلي والرقابة المالية

ولاحظت اللجنة انه على الرغم من تبعية (إدارة التدقيق الداخلي) للوزير مباشرة إلا أنها شبه مجمدة وفقا لإفادة ديوان المحاسبة بهذا الشان مؤكدة على ضرورة تفعيله بما يضمن سلامة العمليات المالية والإدارية مستقبلا.

وأكدت اللجنة على أهمية التوجيه المحاسبي الصحيح وفقا لمتطلبات الجهات الرقابية لتكون الميزانية منفذة وفقا لقواعدها المرعية خاصة وأن هناك بعض البنود المتعلقة بالمساعدات الخيرية لبعض الهيئات الخيرية الخارجية شهدت تجاوزا بالصرف لما هو معتمد في الميزانية بما يقارب مليوني دينار ودون وجود المستندات المؤيدة لذلك وبعض هذه المبالغ كانت معتمدة في الميزانية لأغراض التدريب والمؤتمرات وغيرها.

ثالثا : المشاريع الإنشائية

اطلعت اللجنة على الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في معالجة ضعف قدرتها التنفيذية في إنجاز مشاريعها الإنشائية ومن أبرزها إعداد ما أسمته الوزارة بـ (القائمة السوداء) للشركات والمقاولين الذين يثبت تعثرهم في إنجاز مشاريع الوزارة كي لا تسند إليهم أعمال أخرى مستقبلا بالإضافة إلى اعتماد آليات معينة تضمن حق الوزارة في فسخ عقودها مع من يثبت تعثره أثناء التنفيذ.

كما شددت اللجنة على أهمية تصويب ما تبقى من الملاحظات المتعلقة بالمشاريع الإنشائية ومن بينها فرض الغرامات على المقاولين أولا بأول بما يحفظ حق الوزارة ماليا وعدم تنفيذ أي أمر تغييري على المشاريع إلا بموافقة ديوان المحاسبة.

رابعا : سد احتياجات الوزارة من التخصصات المطلوبة

وأكدت اللجنة على زيادة مستوى التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية لسد النقص الوظيفي لديها بدلا من التعاقد مع الشركات لتوفير عمالة فنية غير كويتية يمكن استبدالها فعليا بكويتيين ، ومنها على سبيل المثال استمرار الوزارة بالتعاقد مع إحدى الشركات لتوفير اختصاصيين بنظم المعلومات وبتكلفة 645 ألف دينار رغم توفر هذا التخصص في العمالة الوطنية.

كما لاحظت اللجنة أن بعض إدارات الوزارة غير الحاسبية (قطاع المخازن) يتم شغلها بمحاسبين لسد النقص الوظيفي فيها في حين ان هناك قطاعات محاسبية أخرى تعاني فعلا من نقص المحاسبين !! وكظاهرة عامة بدأت تلامس اللجنة نمطية الرد الموحد من الجهات الحكومية في مسالة التوظيف كندرة التخصص المطلوب وعدم إمكانية توفير موظفين ذوي خبرة وهجرة الموظفين إلى جهات حكومية أخرى أو القطاع الخاص وصعوبة تدريب الموظفين حديثي التخرج أثناء العمل لما يسببونه من عرقلة لأعمال الوزارة وغيرها من المبررات والتي أصبحت بحاجة إلى وقفة جادة لتصويب هذا الوضع المتردي منذ سنوات.

اجتماع لجنة الميزانيات

زيادة مستوى التنسيق مع ديوان الخدمة لسد النقص الوظيفي لديها بدلاً من التعاقد مع الشركات

يجب تصويب ما تبقى من الملاحظات ذات الصلة بالمشاريع الإنشائية ومن بينها فرض الغرامات على المقاولين

أكد انه جاء بعد دراسة جميع المستندات والأوراق

العازمي : النيابة العامة هي الفيصل في تقرير « الداو »

طقال مقرر لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية النائب سيف العازمي ان تقرير اللجنة عن "الداو" جاء بعد دراسة جميع المستندات والاوراق وبعد اخذ افادات المعنيين بعقد "الداو".

واكد العازمي في تصريح صحفي احترامه لجميع من شكك بالتقرير موضحا ان النيابة العامة هي الفيصل بالموضوع وان قضاءنا الذي نثق به هو من سيحاسب المخطئ.

وقال العازمي: الله يعين الوزراء على وزارتهم الجديدة وعلى المسؤوليات الملقاه على عاتقهم

مؤكدا ثقته بالوزير العمير وبجميع الوزراء في هذه الحكومة التي انجزت الكثير من القوانين مع المجلس مثل التوزيعات الاسكانية وانشاء العديد من الطرق والكثير من القوانين الاخرى.

واكد العازمي استعداد المجلس لتعاون مع الجميع من اجل راحة المواطن وتوفير جميع متطلبات المواطنين مشيرا الى ان الدولة لديها الكثير من الثروات ولابد من توزيعها على الجميع.

وقال العازمي انه حريص على المطالبة بانشاء مدينة صحية جديدة تكون شاملة وتتوفر به مراكز لجميع الامراض بالاضافة الى المطالبة بعمل تامين صحي للمواطنين.

وطالب العازمي من وزير الصحة جعل مستوصف الظهر مفتوح على مدار 24 ساعة من جعل راحة اهالي المنطقة والذين يعانون كثيرا عند وجود حالة مرضية لديهم في اوقات متاخرة من الليل، خصوصا وان المنطقة تعاني من كثافة سكانية كبيرة